قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٣ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على اتفاقية التنمية الزراعية المتكاملة لمحافظة الفيوم بين جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية التنمية الزراعية المتكاملة لمحافظة الفيوم بين جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٣٩٨ (١٦ يوليو سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

اتفاقية

عن التنمية الزراعية المتكاملة لمحافظة الفيوم

بين جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

* إن سياسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى مرحلتها القادمة هو التركيز على دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الكبرى "فى الدول العربية" مع الاهتمام ببحث وسائل إخراج هذه الدراسات إلى حيز التنفيذ .
* وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية فإن هناك قناعة كاملة بأن تركز المنظمة عملها فى السنوات القادمة ، بما يتلاءم مع الاهتمام الذى توليه الدولة ، للارتقاء بالزراعة المصرية ، عن طريق اختيار إحدى محافظات الجمهورية ، لتطبيق كل ما انتهت إليه كل الدراسات التى قامت بها المجالس المتخصصة ، مع استعمالها ، وتطويرها لتصبح نموذجا للأداء المطلوب ، ويمكن أن ينتقل إلى محافظات أخرى .

وباستعراض ظروف المحافظات المختلفة رؤى اختيار محافظة الفيوم للأسباب التالية :

محافظة حضرية ، ريفية متكاملة ، شبه منعزلة ، تنوع الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى والداجنى والسمكى ، الخبرة السابقة الناجحة فى زراعة المحاصيل غير التقليدية ، مع خبرة فى تصنيع المواد الغذائية مثل الفاكهة والخضر والتمور ، وجود بحيرة قارون كمورد سمكى ويحتاج إلى دراسة مركزة ، تنوع وسائل الرى والتى تختلف فى طبيعتها عن الطرق المتبعة فى باقى محافظات الجمهورية ، وسابق شهرتها كمنطقة سياحية قريبة من العاصمة .

* الأسلوب المقترح لتحقيق هذا الهدف يكون عن طريق ، اتفاقية تقوم بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وجمهورية مصر العربية فى شأن التنمية الزراعية المتكاملة لمحافظة الفيوم .
* وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بإجراء دراسة مبدئية تم فيها التعرف على الوضع الراهن لمختلف النشاطات الزراعية ، وإمكانية التنمية الرأسية والأفقية ، والعمل على تطويرها .
* وتأسيسا على ذلك ، طلبت حكومة جمهورية مصر العربية من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تنفيذ مشروع التنمية المتكاملة لمحافظة الفيوم ، على أن تتحمل جمهورية مصر العربية تكاليف الاستثمارات الإنشائية والتى تبلغ ٦٩ مليون جنيه ، بالإضافة إلى مصاريف تشغيل هذا المشروع .

إتفق الطرفان على ما يأتى :

مادة ١ ـــ تنشأ فى جمهورية مصر العربية مشروع للتنمية الزراعية المتكاملة ويحدد مركزه محافظة الفيوم .

مادة ٢ ـــ تقدر التكاليف الاستثمارية الإنشائية اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية المتكاملة بحوالى ٦٩ مليون جنيه للقطاع العام والخاص . بخلاف مصاريف تشغيل هذه المشروعات والتى تشمل الأجور ومستلزمات الإنتاج .

مادة ٣ ـــ تساهم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى على خمس سنوات بواقع ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى فى السنة .

مادة ٤ ـــ تستخدم مساهمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى تمويل بعض احتياجات المشروعات الزراعية الجارى تنفيذها بالمحافظة ، ومنها معدات تحسين التربة ومحطات الصرف ، وأدوات التلقيح الصناعى ، والمفرخات ، واستيراد الأبقار وغيرها من مستلزمات الإنتاج .

مادة ٥ ـــ يشرف على أداء المشروع :

(ا) لجنة الإشراف والمتابعة وتتألف من ممثلين عن جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وتختص هذه اللجنة ، بوضع الخطة ، ومتابعة تنفيذ المشروعات ، والتأكد من قيام كل وزارة بتنفيذ خطتها وفقا للبرنامج الزمنى الذى التزمت به ، ويكون اجتماع هذه اللجنة دوريا كل ثلاث شهور ، وتقدم تقريرها إلى كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعى والتنمية الريفية بجمهورية مصر العربية .

(ب) جهاز تنفيذى يتألف من :

مدير عام قطاع الزراعة بمحافظة الفيوم ... ... رئيسا

مدير عام الرى بمحافظة الفيوم

ممثلين لمحافظة الفيوم

وتختص هذه اللجنة بوضع خطة للمشروعات التى يتم تنفيذها وفقا لحجم الاستثمار المخصص لهذه المحافظة .

مادة ٦ ـ تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ما تستورده المنظمة من الأجهزة والآلات والمعدات والأدوات والمهمات اللازمة لإنشاء مشروع التنمية الزراعية المتكاملة بالفيوم (فيما عدا سيارات الركوب والأثاث) . ويحظر التصرف فيما تم إعفاؤه بموجب هذه الاتفاقية فى غير الغرض الوارد من أجله وإلا استحقت عليه الضرائب والرسوم الجمركية السابق الإعفاء منها .

مادة ٧ ـ تؤول إلى حكومة جمهورية مصر العربية موجودات المشروع عند انتهاء الاتفاقية .

مادة ٨ ـ تسرى هذه الاتفاقية فور التصديق عليها واعتمادها من جانب حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
وزير الزراعة والإصلاح الزراعى والتنمية الريفية

مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية بالنيابة

بعد الاطلاع على اتفاقية التنمية الزراعية المتكاملة لمحافظة الفيوم بين جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٧ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية التنمية الزراعية المتكاملة لمحافظة الفيوم بين جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/٧م

تحريرا فى أول ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (أول نوفمبر سنة ١٩٧٨)

بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على التعديل الأول الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧ لاتفاقية منحة مشروع مراكز الخدمة الاجتماعية المتكاملة (مشروع رقم ٢٦٣ ـ ٢٠) الموقعة بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على التعديل الأول الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧ لاتفاقية منحة مشروع مراكز الخدمة الاجتماعية المتكاملة (مشروع رقم ٢٦٣ ـ ٢٠)، الموقعة فى القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق لما

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٣٩٨ (١٦ يوليو سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

بسم الله الرحمن الرحيم

وكالة التنمية الدولية

مشروع رقم ٢٦٣ ـ ٢٠

التعديل الأول

لاتفاقية منحة مشروع مراكز الخدمة الاجتماعية المتكاملة

المنعقدة بين ج. م. ع وحكومة الولايات المتحدة

٧ مارس ١٩٧٨

فى ٧ مارس ١٩٧٨ تم توقيع التعديل الأول لاتفاقية المنحة المبرمة بين ج. م. ع (كطرف مستفيد من المنحة) وحكومة الولايات المتحدة ممثلة فى وكالة التنمية الدولية من أجل إنشاء المراكز المتكاملة للتدريب على الخدمة الاجتماعية ووقعت الاتفاقية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٧٧

بند ١ ـ لقد عدلت اتفاقية المنحة لتصبح كالآتى :

(أ) بند ٣ ـ ١ المنحة : توافق هيئة التنمية الدولية طبقا لقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ المعدل على منح (الطرف المتلقى للمنحة) وبمقتضى هذه الاتفاقية مبلغ ٢ مليون وخمسمائة ألف دولار و ٢٠٤,٠٠٠ جنيه مصرى كمنحة لمقابلة تكاليف تنفيذ المشروع .